

الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، و إمكانية تطبيقها في الجزائر،
دراسة حالة: فيتنام.

Successful International Strategies and Experiences in Industrial Sector Development, and the possibility of applying it in Algeria, Case Study: Vietnam.

أحمد توزان¹، قدور بن نافلة²

Ahmed Touzene¹, Kadour Bennafla²

¹ جامعة حسية بن بوعلي الشلف (الجزائر)، ah.touzene@univ-chlef.dz

² جامعة حسية بن بوعلي الشلف (الجزائر)، k.bennafla@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/21

تاريخ الاستلام: 2021/04/12

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة استراتيجية فيتنام لتطوير قطاعها الصناعي و استنتاج امكانية الاستفادة منها في الجزائر، لهذا الغرض تم استخدام المنهجين الوصفي و التحليلي للتعرض لسياسات و استراتيجيات التصنيع، و عرض التجربة الفيتنامية، بالإضافة الى تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

و توصلنا إلى إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية في الجزائر من خلال تهيئة المناخ الاقتصادي لجذب الاستثمارات الاجنبية، الانخراط في التكتلات الاقتصادية الافريقية و العربية و التركيز على الصناعة النسيجية- الملابس و الاحذية و المنتجات الاستهلاكية كونها القطاع الرئيسي لجميع البلدان التي تبدأ عملية الاقلاع الصناعي.

كلمات مفتاحية: سياسات صناعية، استراتيجيات صناعية، تطوير صناعي، التجربة الفيتنامية.

تصنيفات JEL : B16، O14.

Abstract:

This research aims to study Vietnamese strategy for the development of the industrial sector and their utilization and application in Algeria. A

descriptive and analytical approach was used regarding exposure to theoretical aspects of industrialization policies and strategies, and the Vietnamese experience was presented, in addition to diagnosing the reality of the industrial sector in Algeria. And we reached the possibility of implementing Vietnam's industrial development strategy in Algeria by creating an economic climate to attract foreign investment, engaging in African and Arab economic blocs, and finally focusing on the textile industry – clothing and shoes, and consumer products, as it is the main sector for all countries that start the industrial take-off process.

Keywords: Industrial Policies, Industrial Strategies, Industrial Development, The Vietnamese Experience.

JEL Classification Codes: B16, O14.

المؤلف المرسل: أحمد توزان، الإيميل: ah.touzene@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

لقد عانت الجزائر بعد الاستقلال من مظاهر تخلف مس جميع الميادين مما ولد عبئا كبيرا عليها لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، و بتشخيص الصناعة الوطنية اليوم تبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب و التجميع بعيدة عن عملية الانتاج الحقيقية، فالهدف يكمن في تنمية صناعية وطنية قادرة على تنوع هيكل الصادرات ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات. و تم اختيار دراسة تجربة فيتنام في تطوير قطاعها الصناعي باعتبارها نموذجا لافتا و مصدر الهام لما حققته من نتائج مذهلة مكنتها من تحسين أدائها الاقتصادي في ظرف قياسي، و تشابه المقومات الاقتصادية، الطبيعة، البشرية، التاريخية و الجغرافية بين الجزائر و فيتنام قبل اقلعها الاقتصادي.

الاشكالية: بناءً على ما سبق تم صياغة و طرح إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:
كيف يمكن للسياسات و الاستراتيجيات الصناعية أن تساهم في تطوير القطاع الصناعي، و ما هي امكانية الاستفادة من التجربة الفيتنامية في هذا المجال و تطبيقها في الجزائر ؟
الفرضيات:

الفرضية الاولى: نجاح تجربة فيتنام في تطوير قطاعها الصناعي كان بالاستفادة من تجارب أخرى ناجحة.

الفرضية الثانية: يمكن الاستفادة من تجربة فيتنام في تطوير قطاعها الصناعي، و هناك امكانية لتطبيق استراتيجيتها الصناعية في الجزائر للهبوض بقطاعها الصناعي.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية تطوير القطاع الصناعي لأي بلد، فالتطوير الصناعي في الجزائر أصبح ضرورة لا مفر منها، خاصة في ظل التبعية للمحروقات و انخفاض اسعار النفط. أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى ما يلي:

- دراسة مقومات كل من الاقتصاد الفيتنامي و الاقتصاد الجزائري.
- دراسة التجربة الفيتنامية في تطوير القطاع الصناعي و عوامل نجاحها.
- دراسة امكانية الاستفادة من التجربة الفيتنامية لتطوير القطاع الصناعي و امكانية تطبيقها في الجزائر.

منهجية الدراسة:

- منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهجين الوصفي و التحليلي فيما يخص التعرض للجوانب النظرية لسياسات و استراتيجيات التصنيع، و عرض التجربة الفيتنامية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، بالإضافة الى تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر و اتجاهات تطوره.
- أسلوب جمع البيانات: تم الاعتماد على الكتب، الدراسات المنشورة في المجالات العلمية المحكّمة و الملتقيات في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على بيانات متوفرة في دراسات اكاديمية و مواقع الكترونية لمنظمات تعرض البيانات عن القطاع الصناعي في كل من الجزائر و فيتنام.

الدراسات السابقة:

- دراسة: نصيرة قوريش، تحت عنوان: أبعاد و توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، هدفت الدراسة الى صياغة استراتيجية جديدة لانعاش الصناعة الوطنية، و توصلت الى ضرورة

الحصول على التمويل الضروري لإقامة بعض المشاريع في إطار الشراكة، الحصول على التكنولوجيات الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و تكوين الكفاءات و الخبرات الفنية والتنظيمية.

- دراسة: أمين حواس، أحلام هواري، تحت عنوان: السياسة الصناعية في البلدان النامية: من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد، هدفت الدراسة الى تقديم تحليل لأسباب نجاح أو فشل السياسة الصناعية في البلدان النامية، و توصلت إلى أن سياسات "تحدي الميزة النسبية" تفشل بشكل عام، في حين تنجح سياسات "إتباع الميزة النسبية" التي تسهل تطوير صناعات جديدة تتوافق مع الميزة النسبية للاقتصاد.

- دراسة: ساسية خضراوي، سعاد دوبة، تحت عنوان: استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، هدفت الى وضع استراتيجية للتقليل من الاعتماد على الربيع البترولي والاستغلال الأمثل للإمكانات المادية و الطاقات البشرية، و توصلت إلى ضرورة زيادة في النمو و الإنتاجية و الاهتمام بتنمية بعض فروع الصناعات كالصناعات الغذائية و صناعة التركيب للسيارات و الادوية و غيرها من الصناعات.

دراستنا الحالية تعد إضافة علمية حول الموضوع، كما تتميز في تناولها للموضوع من منظور تطبيقي مما يضيفي عليها تميزا بالمقارنة بالدراسات السابقة الاخرى.

تقسيمات البحث: ينقسم هذا البحث الى اربعة محاور، حيث يتعرض المحور الاول للجوانب النظرية لسياسات و استراتيجيات التصنيع، و يتناول المحور الثاني عرض تجربة فيتنام في تطوير قطاعها الصناعي و اثر ذلك على اقتصادها، أما المحور الثالث فيتعرض الى تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر و المحور الرابع تم تخصيصه لإبراز مدى إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الفيتنامية و بيان ادوات تطبيقها.

2. سياسات و استراتيجيات التصنيع و دورها في احداث التحول الهيكلي في اقتصاديات الدول

1.2 الاطار المفاهيمي للسياسات الصناعية:

1.1.2 مفهوم السياسات الصناعية: هي مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات عبر عدة وسائل كالتعريفة الجمركية، الرسوم وسعر الصرف، الائتمان المصرفي والدعم وسعر الفائدة، بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الإنتاج أو الاستثمار، وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة. (خطاب، 2016، صفحة 15)

2.1.2 خصائص السياسات الصناعية: تتميز بالخصائص التالية: (زرقي، 2009، صفحة 12)

- أ. تتكون من مجموعة الأدوات والوسائل التي تؤثر بها الدولة على القطاعات الصناعية.
- ب. تؤثر على القرارات المتعلقة بالصناعة أو السلوك الصناعي سواء الإنتاج أو الاستثمار...الخ.
- ت. تطبيق السياسات الصناعية من طرف الدولة تجاه القطاعات سواء بالأمر أو التحفيز.
- ث. ذات صلة مع تخصيص الموارد اللازمة للصناعات المختلفة.
- ج. لها أهمية كبيرة في إعادة الهيكلة الصناعية، تقليص العمليات، التكيف للإنتاج والاستثمار...الخ.

3.1.2 أنواع السياسات الصناعية: تنقسم إلى نوعين هما (خطاب، 2016، صفحة 17):

أ. السياسات الصناعية العمودية (المباشرة): هي إجراءات تتدخل الدولة من خلالها في الشأن الإنتاجي بحسن انتقائية السياسة الصناعية المساعدة، تعني عدم اتخاذ إجراءات تخص دائما كل الصناعات من دون تمييز، بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجهها محددة في النشاط الصناعي.

ب. السياسات الصناعية الأفقية (غير المباشرة): تقوم الدولة بتطبيق أحد أو جملة من التدابير التي تؤثر على صيغة الشروط القاعدية مثل الزيادة المعتبرة في الأسعار وعوامل الإنتاج... الخ، و تعمل على التنمية الصناعية بحيث لا تميز بين فروع ومناطق النشاط الاقتصادي وتكون دائمة.

- 4.1.2 أدوات السياسات الصناعية: تسعى الدولة بالتدخل في الاقتصاد، من أجل تحسين مستواها والرفع من مكانتها الاقتصادية، وتصحيح الاختلالات (القريشي، 2009، صفحة 299):
- أ. سياسة الترخيص الصناعي: ترخيص المشروعات من أهم الأسس المتعلقة بالتشريع الصناعي، بحيث يهدف إلى تنظيم الإنتاج الصناعي وتسيير الرقابة عليه، كما يهدف لدعم المشروعات الصناعية.
- ب. سياسة الحماية الجمركية: تتمثل أهمية هذه السياسة من خلال تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي، وحماية الصناعة المحلية بالإعفاء من الرسوم أو تخفيضها و رفع الرسوم على السلع.
- ت. سياسة القروض الصناعية: إن هدف سياسة القروض الصناعية الأساسي هو تشجيع وتحفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعية خاصة التي تحقق أهدافا عامة للصناعة الوطنية.
- ث. سياسة المشتريات الحكومية: تقوم على تفضيل المنتجات الوطنية على غيرها من مثيلاتها الأجنبية، لأن السلطات العمومية من خلال مشترياتها يمكن أن تمارس بعض التأثير على التطور الصناعي.
- ج. سياسة الإعفاء من ضرائب الشركات: تستعمل الدولة الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف، خاصة عند التأثير على هيكل الاستثمارات بتوجيهها نحو قطاعات معينة ترغب الدولة في تشجيعها سواء لخلق مناصب عمل أو إحلال الواردات.
- ح. سياسة سعر الصرف: يعني ذلك إلزام كل المتعاملون في الاقتصاد بهذا السعر سواء المنتجون أو المستوردون بالإضافة للمستهلكين، وتقوم الدولة من خلال هذا الإجراء بالمساهمة في تمويل المشروعات الصناعية بطرق غير مباشرة.
- خ. سياسات مكافحة الاحتكار: لا تستطيع الدولة أن تسمح لمؤسسة أن تفرض سيطرتها التامة داخل نظامها الاقتصادي إلا في حالة واحدة عندما تكون المؤسسة ملك لها والسلعة المنتجة

تتعلق بصحة المواطن وأمنه واستقراره، غير ذلك فإن الدولة تحارب هذه الحالة من خلال سياسات مكافحة الاحتكار.

د. السياسات الحكومية اتجاه الاندماج بين المؤسسات: تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفاً من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة و تقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها. سياسة التسعير: تتدخل الدولة في تحديد سعر بعض السلع، وقد يكون هذا التدخل بفرض حد أقصى أو أعلى لثمن السلعة لكي تكون في متناول محدودي الدخل، والعكس بغرض حماية المنتجين.

2.2 استراتيجيات التصنيع: يمكن النظر إليها من عدة جوانب أهمها (نعيم، 2016، صفحة 40):

1.2.2 استراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعات (ثقيلة و خفيفة)، تتمثل فيما يلي:

أ. استراتيجية الصناعات الخفيفة: تتجلى أهمية هذه الاستراتيجية في أنها تمثل نمط التصنيع الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها. فقد بدأت هذه البلاد تصنيعها اعتماداً على الصناعات الاستهلاكية ثم تلى ذلك الصناعات الوسيطة وأخيراً الصناعات الإنتاجية أو الرأسمالية.

ب. استراتيجية الصناعات الثقيلة: تركز على البدء بتنمية وإقامة الصناعات الرأسمالية الثقيلة كآلات والمعدات على أساس أن توفير العرض من تلك السلع الرأسمالية سوف يولد الطلب عليها مستقبلاً لأنه سيشجع على إقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة التي تستخدم تلك الآلات والمعدات.

2.2.2 استراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي المستخدم: يعبر الفن الإنتاجي المستخدم عن

نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في عمليات الإنتاج، و أهم العوامل التي تتوقف عليها عملية الاختيار بين فن إنتاجي كثيف العمل وكثيف رأس المال هي:

أ. الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج والتي تتوقف على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لتلك العناصر.

ب. نوع الصناعات التي يتم إقامتها، هل هي صناعات ثقيلة أو خفيفة.

ت. مدى إمكانية وسهولة الإحلال بين عناصر الإنتاج في عملية إنتاج السلعة.

3.2.2 استراتيجة التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة من عملية التصنيع:

أ. استراتيجة احلال الواردات: يقصد بها أن ينتج المجتمع محليا ما كان يستورده من قبل أو ما كان يمكن أن يستورده لو لم يتم بهذا الإنتاج وتعتبر سياسة إحلال الواردات بمثابة التوفيق بين رغبة المجتمعات المتخلفة في التنمية الصناعية و بين سيادة النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية.

ب. استراتيجة التصنيع الموجه للتصدير: تقوم هذه الاستراتيجية على اختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجه نحو السوق الخارجي وليس السوق الداخلي وبالتالي فإن العنصر الذي يحكم نجاحها هو مدى توفر الطلب الخارجي.

3.2.3 إمكانيات الدمج أو الاختيار بين استراتيجيات التصنيع: تواجه الدول النامية الاختيار بين الصناعات الاستهلاكية باعتبارها مطلب للتنمية في مرحلتها الأولى، والصناعات الاستخراجية باعتبارها متفوقة فيها وذات ميزة نسبية، أو صناعات رأس المال الاجتماعي الضرورية لكل تقدم صناعي بما توفره من المرافق العامة، أو الصناعات الإنتاجية باعتبار أن منتجاتها مطلوبة من الصناعات الأخرى (الجوهري، 1999، صفحة 231).

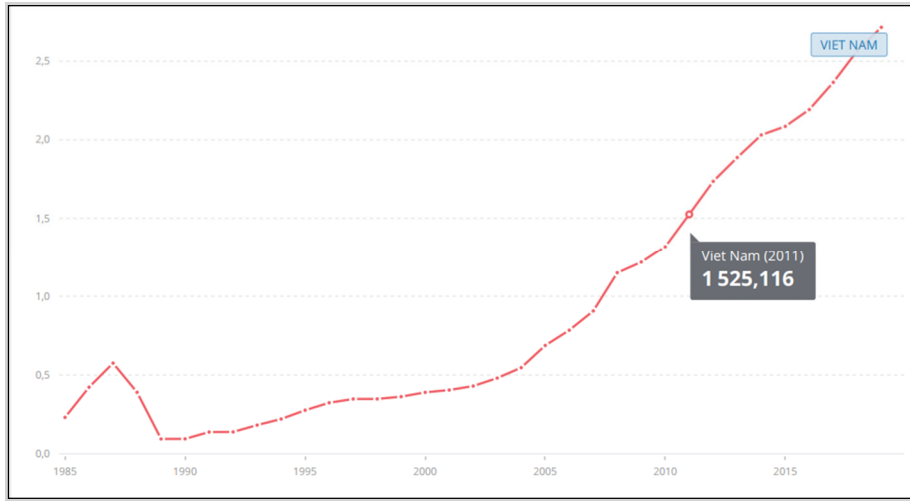
و يشير تقرير الأمم المتحدة أن عملية النمو الصناعي في البلدان النامية تمر بثلاث مراحل، أما الأولى ففيها تنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير ونمو الإنتاج الصناعي الموجه للسوق الداخلي، أما الثانية ففيها تقام بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالإسمنت والأسمدة، أما الثالثة فتتطلب صناعات أشد تركيبا مثل تجميع بعض المنتجات الهندسية (القريشي، 2009، صفحة 304).

3. تجربة فيتنام في تطوير القطاع الصناعي و اثرها على اقتصادها: تمتلك فيتنام تجربة فريدة، حيث جمعت بين التحرير التدريجي للاقتصاد و الانفتاح على الاستثمار الأجنبي و تطوير الصناعات التصديرية.

1.3 استراتيجية التطوير الصناعي في فيتنام: بعد ثلاثين سنة من النزاع (1945-1975) ، بقيت فيتنام لمدة تتجاوز عشر سنوات في عزلة سياسية و اقتصادية دولية. في بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت فيتنام من بين أفقر الدول في العالم، و أطلقت سنة 1986 اصلاحات اقتصادية تهدف الى التحول من اقتصاد مراقب كلية من طرف الدولة إلى اقتصاد السوق (Rama.M, 2008, p. 12).

و منذ إطلاق اصلاحات (Doi Moi) سجل الاقتصاد الفيتنامي معدل نمو مرتفع، و بعد عشرينين من النمو السريع و انخفاض الفقر، تجاوز الناتج المحلي الاجمالي للفرد 1000 دولار ، و أصبح يطلق على فيتنام دولة ذات دخل متوسط بداية من 2011-2012¹ ، كما يبين الشكل التالي:

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الاجمالي للفرد (الوحدة: ألف دولار) في فيتنام بين (1985-2019)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك العالمي

نلاحظ من الشكل 1 تطور الناتج المحلي للفرد في فيتنام، حيث كان 231 دولار سنة 1985 ليرتفع إلى 2715 دولار سنة 2019. و فيما يلي نقدم أهم العوامل التي ساعدت على تطوير قطاعها الصناعي:

¹ Selon la classification établie par la Banque mondiale, pour devenir un PRI un pays doit dépasser durablement un seuil de revenu national par habitant fixé actuellement à un niveau un peu supérieur à 1000 dollars.

1.1.3 الاستفادة من التجربة الصينية: حيث وجدت كثير من الشركات الصينية في فيتنام «أرضا ممهدة» لبدء نشاطها الاقتصادي و نقل معظم أو كل أعمالها إلى فيتنام المجاورة (Gerard Adams, 2003, p. 15).

2.1.3 العضوية في المنظمات الدولية: لزم الامر حتى سنة 2000 و الانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية لتحقيق تقدم كبير في المجال الصناعي.

أ. منظمة التجارة العالمية: مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية سارعت فيتنام إلى الانضمام حيث بذلت فيتنام جهود إضافية للامتثال لجميع متطلبات هذه العضوية (Chang, 1994, p. 6).

ب. رابطة دول جنوب شرق آسيا: منذ 1995 أصبحت عضوا في الرابطة، و الانضمام سمح لها بتحسين علاقاتها مع الدول الأعضاء الأخرى (Balasubramanyam, 1996, p. 92).

ت. التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادئ: في عام 1998 أصبحت فيتنام عضوا في التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (CEAP)، هذه الرابطة غير مخصصة للتكامل الاقتصادي ولكن لإنشاء منطقة تجارة حرة (Balasubramanyam, 1996, p. 93).

3.1.3 إصلاحات "دوي موي" (Doi Moi): جاءت خطة إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة عام 1986 أطلق عليها خطة التجديد، أزالَت الدولة بمقتضاها كل المعوقات أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة، و يسرت إلى أقصى حد إجراءات بدء نشاط اقتصادي (Dapice, 2003, p. 5).

4.1.3 الحماية و تدخل الدولة: حيث أن الدولة تتدخل مباشرة لتشجيع الصادرات والتنمية الاقتصادية والاستثمار، و عملت حكومة فيتنام على تحفيز الأنشطة في القطاعات ذات الأولوية وحمايتها من المنافسة الخارجية (Kawai, 2005, p. 23).

5.1.3 تحسين البنية التحتية: تيقنت فيتنام أن تمهيد وشق الطرق يعد عنصرا رئيسيا لتحقيق الإصلاح الاقتصادي و التوسع في القطاعات التجارية ، وأنه عامل مهم للغاية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

6.1.3 التعليم: حيث أدركت السلطات أن التعليم الجيد هو الذى قاد اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية والصين إلى التقدم، فعمدت إلى تطوير التعليم بصورة كبيرة (Cao, 2005, p. 4).

7.1.3 الشباب و المشروعات الصغيرة: رصد الخبراء نقطة مهمة في أسرار التقدم الاقتصادي لفيتنام و هي أن الحكومة شجعت الشباب وقدمت لهم التسهيلات لإقامة مشروعاتهم الخاصة.

8.1.3 جذب الاستثمار: خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين كانت فيتنام أهم مقصد للمستثمرين الأجانب بعد الصين والبرازيل والهند وروسيا، ففي عام 2000 على سبيل المثال كان حجم الاستثمارات الأجنبية نحو 3.2 مليار دولار فقط، قفز في عام 2008 إلى 71.7 مليار دولار، و هكذا تحولت فيتنام بسرعة مذهلة من دولة يعتمد اقتصادها على الزراعة بشكل أساسي إلى دولة تقدم المنتجات الصناعية عالية الجودة (Hochraich, 1999, p. 15).

4. تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر و اتجاهات تطوره

1.4 واقع القطاع الصناعي في الجزائر: إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يشيران بالمجمل إلى ضعفها و تأخرها عن مواكبة التطورات العالمية (زرقين، 2009، صفحة 15):

1.1.4 ضعف الانتاج الصناعي: لم تستطع الصناعة التحويلية أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة.

2.1.4 ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية: تتصف الصناعة الجزائرية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.

3.1.4 الحماية وضعف القدرة على المنافسة: لقد نشأت معظم الصناعة الجزائرية ضمن الحماية، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج.

4.1.4 العلاقة مع السوق الخارجية: إن التوسع في السياسة الصناعية زاد من حجم الواردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من المواد الأولية والتجهيزات.

5.1.4 ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع تكلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية..

6.1.4 الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: إن تقدم الصناعة مرتبط ارتباطا وثيقا بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة لعملية نقل التكنولوجيا.

2.4 تقييم أداء القطاع الصناعي في الجزائر: يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع وهذا بفضل تنوع ووفرة الموارد الطبيعية، حيث نجد الصناعات الغذائية والكيميائية والمعدنية وغيرها، ويرتكز القطاع الصناعي على ثلاث فروع تتمثل في (الصناعات الغذائية)، (الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية)، (كيمياء البلاستيك والمطاط)، وقد ساهمت هذه الفروع مجتمعة للفترة 2008-2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع، في حين أن القطاع الخاص يتركز على فرعين من الصناعات، (الصناعة الغذائية) و (صناعة النسيج)، والتي مثلت 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص، أما حجم مساهمة المؤسسات الصناعية في القيمة المضافة فيمكن توضيحه بالجدول التالي: (عروب و بوسبعين، 2012، صفحة 12).

الجدول 1: مساهمة الصناعة خارج المحروقات في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر (الوحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المضافة	7.5	8	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5	6.2	5.5	4.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ، نشرية رقم 23، ص 609، www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول السابق المساهمة المتواضعة جدا للقطاع في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الوطني حيث لم تتعدى نسبة (8.1%) كأحسن نسبة حققتها خلال فترة

(2000-2011) و بالنظر إلى آخر إحصائية متوفرة فقد انخفضت تلك النسبة إلى النصف تقريبا حيث سجلت نسبة (4.9%) سنة (2011) وهذا دليل على فشل جميع الإصلاحات التي طبقت على القطاع الصناعي، واستمرار هيمنة قطاع المحروقات الذي بلغت مساهمته في القيمة المضافة (38.3%) سنة (2011).

3.4 معوقات التنمية الصناعية في الجزائر: هناك العديد من المعوقات تتمثل أهمها فيما يلي.

1.3.4 المعوقات الإدارية: تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص وكذا سوء تسيير الإدارة و تميزها بالمحسوبية. و هناك عائق آخر هو انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار و المستثمرين (بوصافي و عدمان، 23-24 أبريل 2012، صفحة 7).

2.3.4 المعوقات الخاصة بالعقار: بينت تقديرات وزارة الصناعة لسنة 2010 أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م² بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 8 مليون م² مما يدل على أن المشكلة ليست في نقص العقار ولكن في صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري (بوصافي و عدمان، 23-24 أبريل 2012، صفحة 8).

3.3.4 المعوقات الضريبية: يعاني الاستثمار في الجزائر من ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، كما يعاني من الضغط الضريبي وتعقد وتنوع الجبائية المحلية.

4.3.4 . مشكل الفساد: تشير الإحصائيات أن قيمة مؤشر الشفافية لسنة (2012) كانت 3.4 من 10 وهو ما يعني أنها في نظر المستثمرين والمنظمات الدولية من الدول ذات المستويات

العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة انجازها.²

5. إمكانية استفادة الجزائر من دراسة التجربة الفيتنامية لتطوير قطاعها الصناعي

نقترح جملة من التوصيات من أجل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر ، نوردها كما يلي:

1.5 اقتراحات خاصة بالاستراتيجية الصناعية: تهدف الاستراتيجية الصناعية المقترحة إلى توضيح معالم الطريق أمام القطاع الصناعي وتوفير متطلبات النهوض به حتى يتمكن من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، متمثلة في مجموعة من العناصر يتم تلخيصها كما يلي:

1.1.5 إعادة هيكلة الصناعات الوطنية و تطويرها: إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الكيان الإنتاجي و تنويعه، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الصناعة والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد، من خلال إيجاد صناعات المواد الأولية الداخلة في الإنتاج، وتصنيع المواد المنتجة إلى آخر مرحلة إنتاج، بحيث تكون جاهزة للاستهلاك المحلي أو التصدير.

2.1.5 التركيز على صناعات مُعينة: من أهم الصناعات التي يمكن الاستفادة منها الصناعات الخفيفة و على رأسها الملابس والمنسوجات و الاحذية كونه قطاع يتطلب استثمارات خفيفة، تكنولوجيا بسيطة نسبيا و لا تحتاج الى عمالة ذات مهارة عالية.

3.1.5 تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات: إن سمة عدم الاستقرار الإداري تسيطر على مجمل المؤسسات مما يجعلها تنعكس على السياسات الاقتصادية وعلى القطاع الصناعي من خلال عرقلة قطاعي التصنيع والتصدير ذلك لأن الاستقرار الذي هو و مسار الاستمرار شرطان أساسيان للفعالية. كما ينبغي أيضا إشراك القطاع الخاص في شأن التشريعات والقوانين وتشكيل لجان مشتركة على مستوى عال تمثل مختلف الفئات والهيئات لغايات وضع وتفعيل التشريعات والقوانين وتعديلها.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002، ص 111.

4.1.5 تعزيز القدرة التنافسية: إن التحدي الأساسي أمام الدول النامية يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية، وانخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات مما يصعب تحقيق معدلات النمو المنشودة.

5.1.5 التخطيط والتنظيم الكفاء للقطاعين الصناعي و التصديري: إن التطرق إلى الاستراتيجية الصناعية هو الاستراتيجية طويلة المدى التي تقوم على تصدير الإنتاج الموجه خصيصا للتصدير وليس على تصدير الفائض من الإنتاج الذي يتذبذب من سنة إلى أخرى إن لم يتوقف نهائيا في بعض السنوات.

6.1.5 تحديد السياسات المالية و الاقتصادية الملائمة: كتبسيط إجراءات تحصيل الرسوم على مستلزمات الإنتاج وتبسيط إجراءات الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب على المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها وتصديرها، إضافة إلى إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية واخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريف جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية.

6. خاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة بأن نجاح فيتنام في تطوير قطاعها الصناعي كان بالاستفادة من التجربة الصينية، بالإضافة الى الانضمام الى التكتلات الاقتصادية الآسيوية و التركيز على الصناعات الخفيفة و على رأسها الملابس والمنسوجات و الاحذية التي كانت القطاع الصناعي الرئيسي لجميع البلدان التي تبدأ عملية الاقلاع الصناعي، لكونه قطاع يتطلب استثمارات خفيفة، تكنولوجيا بسيطة نسبيا و لا تحتاج الى عمالة ذات مهارة عالية، و التركيز على جذب الاستثمار

الأجنبي من جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالأهتمام بالتعليم و تحسين البنية التحتية و تقديم المساعدة للشباب من خلال المشروعات الصغيرة، و هذا ما يؤكد صحة الفرضيات و الاستفادة من هذه التجربة و تطبيقها في الجزائر.

ويبقى الرهان الصناعي من اليوم وحتى ما بعد نضوب الغاز والبتروال متمثلا في الطاقات المتجددة والصناعات ذات الكثافة المعرفية، والصناعات التحويلية (فروع الصناعات الإلكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك).

و في الأخير نقدم مجموعة من التوصيات مستنبطة من التجربة الفيتنامية لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر نذكر أهمها في ما يلي:

■ تبني نمط للتنظيم الاقتصادي يجمع بين التحرير التدريجي للاقتصاد و الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر و تطوير الصناعات التصديرية خارج المحروقات من خلال استراتيجية طويلة المدى.

■ تهيئة المناخ الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال اصلاحات سياسية و اقتصادية جذرية، و الاستفادة من الكفاءات الوطنية.

■ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات وفروعها، والتي قد تساهم في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي.

■ الانخراط في منظمة التجارة العالمية و التكتلات الاقتصادية الافريقية و العربية لتقوية الاقتصاد عن طريق التصدير لهذه الدول.

■ التركيز على الصناعة النسيجية-الملابس ، و الأحذية و المنتجات الاستهلاكية كونها القطاع الرئيسي لجميع البلدان التي تبدأ عملية الاقلاع الصناعي.

■ تبني مفهوم الجودة كما هو حال كل بلدان شرق آسيا ، لا سيما في تصنيع السلع حيث تمكن من إنتاج السلع ذات النوعية الجيدة و بتكلفة أقل أي بأسعار معقولة.

■ تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشروعات الصغيرة، بشرط أن تعطي قيمة مضافة للاقتصاد.

7. قائمة المراجع:

بوصافي كمال و عدمان مريزق، (23-24 أبريل 2012)، أهمية القطاع الصناعي في الجزائر - إشارة إلى مجمع سيفيتال، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، ، جامعة مستغانم، الجزائر.

الجوهري يسرى، (1999). جغرافية التنمية، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية.

خطاب موارد، (2016)، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، دراسة حالة: صناعة الادوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيدر، بسكرة، الجزائر.

زرقين عبود، (2009)، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية و عربية، ص ص 12-19.

عروب رتبية و بوسعين سعديت ، (23-24 أبريل 2012). أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، ، جامعة مستغانم، الجزائر.

القريشي محمد صالح تركي، (2009). علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان.

نعيم إلهام، (2016)، استخدام نموذج البرمجة بالاهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

Balasubramanyam, V. (1996). Foreign Direct Investment and Growth in EP and IS Countries. The Economic Journal, vol. 106, no. 434, 92-105.

Cao, X. (2005). Transition et ouverture économique au Vietnam : une différenciation Sectorielle. P 4.

- Chang, H. J. (1994). The political Economy of Industrial Policy. 5, pp 6-10.
- Dapice, O. (2003). Vietnam's economy: "Success story or weird dualism? A swot analysis" Paper prepared for United Nations Development Program& Prime Minister's Research Commission, p 5.
- Gerard Adams, F. (2003). Why is china so competitive? Measuring and explaining China's competitiveness. asian journal, pp 15-17.
- Hochraich, D. (1999). L'Asie du miracle à la crise. Bruxelles Complexe, p 15.
- Kawai, M. (2005). Trade and Investment Integration and Cooperation in East Asia: Empirical Evidence and Issues." In Asian Economic Cooperation and Integration: Progress, Prospects, and Challenges. Asian Development Bank, pp 23-24.
- Rama , M. (2008), Making Difficult Choices : Vietnam and Transition, Commission on Growth and Development, Working Paper N° 40, Banque Mondiale, Washinton D.C.